

عدد السكان	المقاطعات	الجماعات الحضرية
171.435	المرينيين	فاس
147.342	جنان الورد	
129.914	أكدال	
116.486	فاس المدينة	
93.200	زواغة	
78.047	سايس	
189.367	مراكش المدينة	مراكش
150.675	المنارة	
143.312	جيليز	
118.770	سيدي يوسف بن علي	
38.626	النخيل	
106.768	الشرف - مغوغة	طنجة
107.691	الشرف - سواني	
144.154	بني مكادة	
142.202	طنجة المدينة	

2 - وتوزع الحصص الثانية التي يتم تحديدها وفقا لأحكام القانون المشار إليه أعلاه، حسب أهمية نفقات التسيير التي تتحملها كل مقاطعة.

المادة الثانية

يحدد في الجدول الملحق بهذا المرسوم عدد سكان المقاطعات الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند التوزيع المشار إليه في المادة الأولى أعلاه، وذلك اعتمادا على نتائج آخر إحصاء عام رسمي.

المادة الثالثة

يسند إلى وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم الذي يعمل به ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004).

الإمضاء : إدريس جطو.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الإمضاء : المصطفى ساهل.

*

* *

ملحق بالمرسوم رقم 2.03.688 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004)

مرسوم رقم 2.03.852 صادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتطبيق أحكام المادة 12 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

الوزير الأول،

بناء على القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.298 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) ولا سيما المادة 12 منه :

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 14 من ربيع الآخر 1425 (3 يونيو 2004)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 12 من القانون رقم 18.00 المشار إليه أعلاه، يؤهل لتحري جميع التصرفات المتعلقة بنقل الملكية المشتركة أو إنشاء حقوق عينية عليها أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها الموثقون، والعدول والمحامون المقبولون للترافع أمام المجلس الأعلى.

تحدد بقرار مشترك لوزير العدل ووزير الفلاحة والتنمية القروية والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير لائحة المهن القانونية والمنظمة الأخرى، المقبولة لتحري العقود المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه وكذا شروط تقييد أعضائها في اللائحة الإسمية المحددة سنويا.

عدد السكان	المقاطعات	الجماعات الحضرية
199.675	يعقوب المنصور	الرباط
146.488	حسان	
175.758	اليوسفية	
74.006	أكدال الرياض	
19.450	السويسية	
204.881	تابريكت	سلا
114.120	باب لمريسة	
102.142	بطانة	
83.777	لعيادة	
74.930	حصين	
254.456	سيدي بلبوط	الدار البيضاء
235.134	الحي الحسني	
220.426	الفداء	
195.753	بن امسيك	
188.118	عين الشق	
183.195	سيدي عثمان	
179.296	المعاريف	
174.635	الحي المحمدي	
167.909	مولاي رشيد	
166.274	مرس السلطان	
153.118	سيدي البرنوصي	
139.323	عين السبع	
130.751	سيدي مومن	
129.655	سباتة	
99.210	الصخور السوداء	
89.527	أنفا	

المادة الثانية

يسند إلى وزير العدل ووزير الفلاحة والتنمية القروية والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004).

الإمضاء : إدريس جطو.

وقعه بالعطف :

وزير العدل،

الإمضاء : محمد بوزويج.

وزير الفلاحة والتنمية القروية،

الإمضاء : محند العنصر.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف

بالإسكان والتعمير،

الإمضاء : أحمد توفيق حجيرة.

المادة الثانية

يسند إلى وزير العدل ووزير الفلاحة والتنمية القروية والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004).

الإمضاء : إدريس جطو.

وقعه بالعطف :

وزير العدل،

الإمضاء : محمد بوزويج.

وزير الفلاحة والتنمية القروية،

الإمضاء : محند العنصر.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بالإسكان والتعمير،

الإمضاء : أحمد توفيق حجيرة.

مرسوم رقم 2.04.331 صادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004)

يتم بموجبه المرسوم رقم 2.99.665 بتاريخ 2 شعبان 1423

(9 أكتوبر 2002) لتطبيق القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة

المدنية.

مرسوم رقم 2.03.853 صادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004)

بتطبيق أحكام الفصلين 3-618 و16-618 من الظهير الشريف

الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون

للاتزامات والعقود.

الوزير الأول ،

بناء على المرسوم رقم 2.99.665 الصادر في 2 شعبان 1423

(9 أكتوبر 2002) لتطبيق القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 14 من ربيع

الآخر 1425 (3 يونيو 2004) ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تتم على النحو التالي، مقتضيات المادة 15 من المرسوم المشار إليه

أعلاه رقم 2.99.665 الصادر في 2 شعبان 1423 (9 أكتوبر 2002) :

«المادة 15.. يقع التصريح بكل ولادة أو وفاة داخل أجل ثلاثين يوما

.....»

«..... لدى ضابط الحالة

المدنية المختص، الذي يحرر بناء على ذلك رسما لهذه الواقعة.

«غير أن الأجل المنصوص عليه بالفقرة السابقة يمدد إلى سنة

«بالنسبة إلى المغاربة القاطنين خارج المملكة.

«وينقل التصريح بالولادة أو الوفاة بالخارج والذي لم يتم القيام به

«داخل الأجل المحدد في الفقرة السابقة، إلى سجلات الحالة المدنية

«للمراكز الدبلوماسية أو القنصلية المختصة، بناء على نسخة كاملة من

«رسم الولادة أو الوفاة يدلي بها المصرح، مسلمة بشكل قانوني من لدن

الوزير الأول،

بناء على الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331

(12 أغسطس 1913) بمثابة قانون للاتزامات والعقود، كما تم تنميته

بالقانون رقم 44.00 ولاسيما الفصلين 3-618 و16-618 منه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 14 من ربيع

الآخر 1425 (3 يونيو 2004)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفصلين 3-618 و16-618 المشار إليهما أعلاه، يؤهل

لتحرير عقود البيع الابتدائية والنهائية الخاصة ببيع العقار في طور

الإنجاز الموثقون، والعدول والمحامون المقبولون للترافع أمام المجلس

الأعلى.

تحدد بقرار مشترك لوزير العدل ووزير الفلاحة والتنمية القروية

والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير لائحة المهن

القانونية والمنظمة الأخرى المقبولة لتحرير العقود المشار إليها في الفقرة

الأولى أعلاه وكذا شروط تقييد أعضائها في اللائحة الاسمية المحددة

سنويا.